1

1. ملخص تنفيذي

يقطن ولاية إلينوي أكثر من 12,7 مليون نسمة وهم 4,9 مليون أسرة تقريبًا يتحدثون أكثر من 20 لغة مختلفة. وهذه الأسر تعيش في 102 مقاطعة متنوعة ما بين المناطق الحضرية المكتظة بالسكان في مقاطعات "كوك" و"دوبيج" و"ليك" والمناطق الريفية في مقاطعات "بوب" و"ستارك"، والتي تتنوع كذلك ما بين المراكز الصناعية مثل منطقة "المدن الأربع" و"روكفورد" و"بيوريا الكبرى" والمناطق الزراعية في مقاطعات "غالاتين" و"وايت" و"سانغامون".وإن ما يجمع بين كل هذه المجتمعات والمناطق الجغرافية هو الارتباط والاتصال الدائم بين بعضنا البعض وبيننا وبين المجتمع العالمي كافة، وكذلك طريقة حصول مجتمعاتنا على الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الأساسية الأخرى، بالإضافة الى تعزيز **سبل الحفاظ على مصادر أرزاقنا وعيشنا في إطار الاقتصاد الرقمي، باستخدام الإنترنت السريع في بيوتنا ومؤسساتنا المركزية.**

فكل فرد من سكان إلينوي، سواء كان ولي أمر يساعد ابنه في البحث عن مواضيع دراسية على الإنترنت لأداء المهام المدرسية، أو مهاجرًا جديدًا يحصل على الخدمات الحكومية عبر الإنترنت المترجمة إلى لغات مختلفة، أو أسرة تتواصل مع طبيبها عن بعد لتلقي العلاج الطبي، أو شابًا يعيش في الخارج يتحدث مع جده أو جدته عبر مكالمات الفيديو المباشر، أو مزارعًا يستخدم الإنترنت في تقنيات الزراعة الدقيقة لزيادة المحصول الزراعي، أو موظفًا أو عاملًا يأخذ دورة تدريبية في البرمجة مثلًا لتطوير مهاراته سعيًا لفرص العمل الجديدة، **كل فرد من سكان الولاية لا بد أن يتمكن من استخدام الإنترنت استخدامًا فعالًا وموثوقًا وآمنًا وعلى قدم المساواة مع الجميع.**

اليوم، يعيش 2,9 مليون فرد في إلينوي أي 1,3 مليون أسرة بدون اشتراك إنترنت منزلي سريع. وترجع هذه الفجوة إلى سبب أو أكثر من الأسباب المترابطة (انظر البند 3-2، تقييم الاحتياجات):

توفر البنية التحتية للإنترنت السريع

%5

5% من المواقع القابلة لخدمة الإنترنت السريع (BSLs) في ولاية إلينوي لا تصل إليها خدمة الإنترنت بسرعة 3/25 ميغا/ثانية وهي تصنفها هيئة الاتصالات الفيدرالية (FCC) على أنها "محرومة من الخدمة". وحوالي 4% من المواقع القابلة لخدمة الإنترنت السريع لا تصل إليها خدمة الإنترنت بسرعة 20/100 ميغا/ثانية وهي لذلك مصنفة على أنها "ناقصة الخدمة".

القدرة على تحمل تكاليف اشتراكات الإنترنت

%17

من سكان إلينوي لا يستطيعون تحمل تكلفة فواتير الإنترنت، و14% من السكان تعرضوا لانقطاعات في الخدمة بسبب عدم قدرتهم على دفع الفواتير.

امتلاك الأجهزة

نحو %79

أي 3,9 مليون أسرة في إلينوي لديها إما كمبيوتر مكتبي أو كمبيوتر محمول (لابتوب).

المستويات المنخفضة من المعرفة الرقمية

%11

من سكان إلينوي قالوا إنهم يواجهون صعوبة في إتمام ولو حتى مهمة واحدة على الأقل من المهام المتعلقة بالإنترنت التي جرت عليها الاستطلاعات الاستقصائية.

هذه الفجوات أشدّ بين أفراد الفئات السكانية المشمولة من سكان إلينوي (البند 3-2-3، تقييم احتياجات الفئات المشمولة):

9,9 مليون أي **78%** من سكان إلينوي هم أفراد ضمن فئة واحدة على الأقل من الفئات المشمولة.	**أفراد الأسر المشمولة** يرون بنسبة **7%** أكثر من غيرهم من سكان الولاية أن الحصول على خدمة الإنترنت "لا تستحق العناء".	**أفراد الأقليات العرقية في إلينوي** أقل بنسبة **3%** من السكان البيض في الحصول على خدمة الإنترنت فائق السرعة.
السود أو الأمريكيون الإفريقيون أكثر بنسبة **5%** من غيرهم من سكان الولاية في معدل التعرض لانقطاع خدمة الإنترنت بسبب عدم القدرة على سداد الفواتير.	**سكان إلينوي الهسبان** أكثر بنسبة **14%** من غيرهم من سكان الولاية في عدم القدرة على ضم فاتورة الإنترنت شهرية في ميزانية الأسرة.	**سكان إلينوي الآسيويون** أكثر بنسبة **12%** من غيرهم من سكان الولاية في معدل الحصول على خدمة الإنترنت فائق السرعة وامتلاك الأجهزة الإلكترونية اللازمة للإنترنت.
كبار السن أكثر بنسبة **14%** من غيرهم من سكان الولاية يشعرون بالقلق من معرفة كيفية استخدام الكمبيوتر والإنترنت.	**سكان المناطق الريفية** أكثر بنسبة **4%** من بقية سكان الولاية في معدل صعوبة توصيل وتثبيت خدمة الإنترنت في بيوتهم.	**الأفراد ذوي الصعوبات اللغوية** يعانون من **قلة الحصول** على الموارد الخدمية الرقمية لإصلاح مشاكل الأجهزة والتدريب على المعرفة الرقمية.
المحاربون القدامى أقل بنسبة **5%** من غيرهم من سكان الولاية في معدل قبول الإنترنت فائق السرعة.	**ذوو الإعاقة** أقل بنسبة **15%** من غيرهم من سكان الولاية في معدل قبول الإنترنت فائق السرعة وأقل كذلك بنسبة 15% منهم في امتلاك الأجهزة المتصلة بالإنترنت.	**نزلاء السجون (يشملون جميع من لهم دعاوى قضائية ونظامية، وفقًا لاستخدام الولاية لهذا المصطلح)** لديهم **احتياجات كبيرة** للتعلم الرقمي ضمن عملية إعادة تأهيلهم داخل المجتمع ولدعم جهودهم في البحث عن العمل.

رؤيتنا أن تكون إلينوي ولاية تتمتع بتمكين جميع سكانها من الاستخدام والمشاركة الكاملة في الاقتصاد والمجتمع الرقمي المتنامي.

تفخر ولاية إلينوي بأن فيها الكثير من الحكومات المحلية، والمكتبات، والمنظمات الأهلية، والمنظمات غير الربحية، والمؤسسات الخيرية، والشركات الخاصة التي بدأت فعلًا وأطلقت مبادرات محلية للتغلب على هذه الفوارق. فقد قام أكثر من 18 مقاطعة وحكومة محلية بنشر خطط محلية للمساواة الرقمية، مصحوبة بأعمال تقييم الأسس وعقد اجتماعات للأطراف المعنية وتحديد الأهداف ووضع الاستراتيجيات وخطط سير العمل نحو تحقيق المساواة الرقمية. وتمت الاستعانة في كثير من هذه الخطط المحلية بخبرة مجموعة من المتخصصين في المساواة الرقمية العاملين في الميدان وفي المجتمعات المحلية لسنوات طويلة.

يوجد في إلينوي أكثر من 62 برنامجًا منتشرًا في أنحاء الولاية تركز على التوسع في الإنترنت فائق السرعة وتعزيز المساواة الرقمية (انظر البند 3-1-3، البرامج الحالية للمساواة الرقمية)، وكذلك 55 برنامجًا من برامج تبني الإنترنت فائق السرعة لدعم موضوعات متعددة ما بين التدريب على المهارات الرقمية الأساسية وبرامج إعارة الأجهزة الإلكترونية (انظر البند 3-1-4، برامج تبني الإنترنت فائق السرعة). كما يوجد 10 برامج للمساعدة في تكاليف الإنترنت فائق السرعة منها ما يقدم خدمات إنترنت بأسعار مخفضة ومنها ما يقوم بالتوعية والتعريف بهذه البرامج (البند 3-1-5، برامج المساعدة في تكاليف الإنترنت فائق السرعة).

ولكن ما زال أمامنا المزيد من العمل.

يجب علينا لتحقيق هذه النتائج أن ندعم الموارد الخدمية الجديدة والحالية لتبني الخدمة واستخدامها عن طريق استراتيجيات مستهدفة لتحقيق الشمول الرقمي والنتائج المستدامة في المساواة الرقمية للإنترنت فائق السرعة. فهذا سيمكن المجتمعات من العمل على الفجوات الحالية في المساواة الرقمية للإنترنت فائق السرعة ورأب هذه الفجوات. كما يجب علينا المضي قدمًا في دفعنا لتقوية البنية التحتية للإنترنت فائق السرعة لجميع السكان، فهذا من أهم الأسس في تحقيق طموحاتنا للمساواة الرقمية. وتفاصيل هذه الدَفعة مبينة في "خطة العمل الخمسية للمساواة الرقمية للإنترنت السريع وتوفيره ونشره للجميع في إلينوي Illinois Broadband Equity, Access, and Deployment) ((BEAD) Five-Year Action Plan.

ضاحية بيلفدير، بولاية إلينوي

هذه الدَفعة شكلت رؤيتنا للمستقبل. فنحن ننوي أن نقيس ونرصد ما نحرزه من تقدم على مدى الـ 10 سنوات القادمة نحو تحقيق هذه الرؤية بكل عباراتها: (البند 2، المقدمة والرؤية للمساواة الرقمية):

ضمان حصول الجميع على خدمة الإنترنت فائق السرعة الميسور التكلفة والموثوق والقابل للتطوير بالكامل.

تعزيز الموارد الخدمية الجديدة والحالية لدعم استراتيجيات الشمول الرقمي المحددة الأهداف وتحقيق النتائج المستدامة في المساواة الرقمية للإنترنت فائق السرعة.

تمكين جميع سكان إلينوي من الاستخدام والمشاركة الكاملة في الاقتصاد والمجتمع الرقمي المتنامي.

- ضمان حصول الجميع على خدمة الإنترنت فائق السرعة الميسور التكلفة والموثوق والقابل للتطوير بالكامل، للمنازل، والشركات، والمؤسسات المركزية المجتمعية (CAIs) في أنحاء ولاية إلينوي بحلول عام 2030.
- تعزيز الموارد الخدمية الجديدة والحالية لزيادة معدلات تبني استخدام الإنترنت عن طريق استراتيجيات الشمول الرقمي المحددة الأهداف والنتائج المستدامة للمساواة الرقمية للإنترنت السريع من أجل مساعدة المجتمعات المحلية في العمل على الفجوات الحالية في المساواة الرقمية للإنترنت السريع ورأب هذه الفجوات.
- تمكين جميع سكان إلينوي من الاستخدام والمشاركة الكاملة في الاقتصاد والمجتمع الرقمي المتنامي.

وضعت هذه الأهداف في ظل مراعاة أوضاع المساواة الرقمية الحالية في ولاية إلينوي (البند 3-2، تقييم الاحتياجات). وقد جرى تقييم الوضع الحالي عن طريق تحليل البيانات الكمية المستمدة من استطلاع American Community Survey، ومن مؤشرات الاحتياجات (Indicators of Need) من الإدارة الوطنية للاتصالات والمعلومات (NTIA) وبيانات من استطلاع استقصائي هاتفي وإلكتروني على مستوى الولاية. واستوحيت الأهداف وتشكلت من رؤى وأفكار مختلفة من السكان، والحكومات المحلية، والمتخصصين في المساواة الرقمية، والمنظمات غير الربحية، والمؤسسات المركزية المجتمعية، والجهات الخدمية، من خلال لقاءات استماع على مستوى الولاية (البند 4، التعاون والمشاركة بين الأطراف المعنية)، وكذلك من الأهداف وخطط سير العمل الواردة في الخطط المحلية للمساواة الرقمية (البند 3-1-2، الخطط الحالية للمساواة الرقمية).

لدعم واستدامة الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف العامة والفرعية، وبالشراكة مع المتخصصين في المساواة الرقمية والأطراف المعنية الأخرى في الولاية، يخطط مكتب خدمة الإنترنت فائق السرعة في إلينوي (اختصارًا مكتب IOB) للقيام بما يلي (البند 5، التنفيذ):

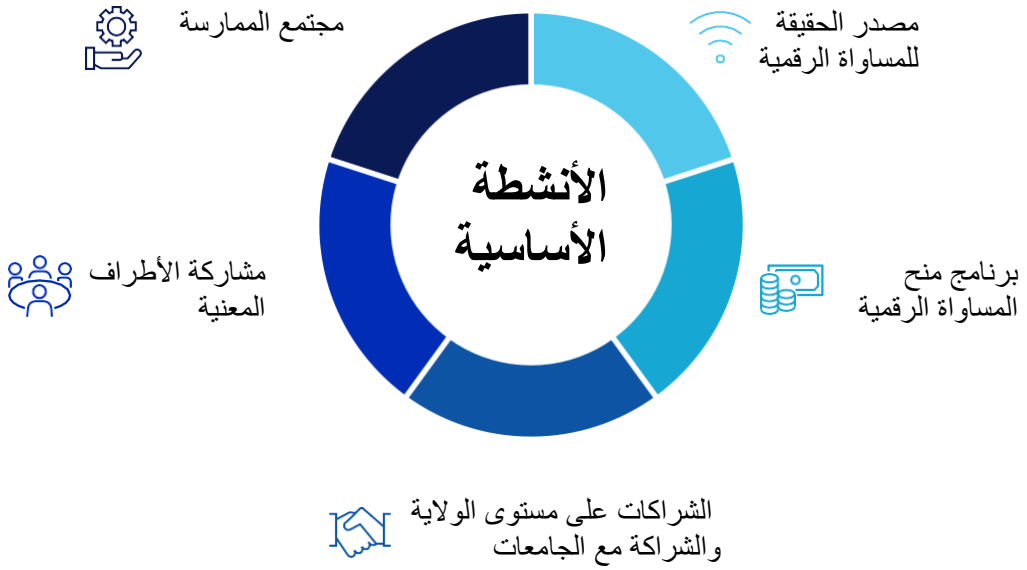

- **حفظ بيانات المساواة الرقمية في إلينوي وإتاحتها لعامة الناس كي تكون مصدرًا مشتركًا للمعلومات.** سعيًا لتوفير قاعدة معلومات مشتركة للمتخصصين في المساواة الرقمية بالولاية، قرر مكتب IOB ومختبر الإنترنت فائق السرعة (IBL) في إلينوي على إنشاء وحفظ قاعدة بيانات وأدوات متاحة للعامة مخصصة للممارسين المتخصصين في أنحاء الولاية، ولوحة بيانات موجهة للعامة لعرض المقاييس الرئيسية ومؤشرات الأداء الرئيسية، وقائمة للموجودات موجهة للعامة، وكذلك التحديثات أولًا بأول في خطة المساواة الرقمية في ولاية إلينوي (SDEP).
- **تنفيذ برنامج مِنَح للمساواة الرقمية على مستوى الولاية.** سيسهل مكتب IOB/مختبر IBL تنفيذ برنامج منح للمساواة الرقمية على مستوى الولاية لتمويل وتقديم الموارد اللازمة لبرامج المساواة الرقمية بأنحاء الولاية.
- **عقد شراكات خططية مختارة على مستوى الولاية ومع الجامعات.** سينسق مكتب IOB/مختبر IBL تخطيط البرامج اللازمة للمشاريع ذات الأولوية على مستوى الولاية وعلى مستوى المناطق الإقليمية، وسيعقد شراكات بحثية مع الجامعات، وسوف تُنسق بعض هذه الشراكات مع جهات حكومية أخرى في الولاية.
- **التوعية المستمرة وإشراك الأطراف المعنية.** سيقوم مكتب IOB/مختبر IBL بإشراك الأطراف المعنية في مختلف مناطق الولاية وفي المجتمعات المحلية ودعم هذه المشاركة لضمان استمرار وصول صوت السكان ومتخصصي المساواة الرقمية ولصياغة أولويات المساواة الرقمية ومنهجياتها.

- **دعم مجتمع الممارسة المعني بالمساواة الرقمية واستدامتها.** سيعزز مكتب IOB/مختبر IBL الشراكة والتعاون بين المنظمات الموجودة حاليًا والمنظمات الجديدة من أجل مشاركة وتبادل المعرفة والخبرة والموارد سعيًا لتقوية أثر جهودها.

نحن **ندرك أن هذه الرؤية تعتمد على مجموعة كبيرة من الأطراف المعنية في إلينوي.** أهم ما يجب الاستماع إليه هو صوت السكان الذين هم أكثر الأطراف تضررًا من غياب المساواة الرقمية والذين نسعى لخدمتهم وتمكينهم. ومن أهم الأطراف كذلك متخصصو وممارسو المساواة الرقمية الذين يعملون في مجتمعات ولاية إلينوي والذين أسسوا علاقات موثوقة يمكنها تقوية الترابط وتعزيز التعلم والنمو. كما تعتمد الرؤية كذلك على الشراكة مع الجهات الحكومية الأخرى التابعة للولاية التي ستكون مهامها مزودة بخدمات إنترنت فائق السرعة وبالشمول الرقمي، والتي ستعمل معنا على تحقيق أهداف المساواة الرقمية في مجالات الخدمات الصحية عن بعد، وتوفير الخدمات الأساسية، والارتقاء الاقتصادي عن طريق الوسائل التكنولوجية مثل التصنيع الرقمي والزراعة الرقمية. تعتمد الرؤية كذلك على عمل الجامعات والشركات الخاصة والشركاء من المؤسسات الخيرية، وجميعهم سيسهمون بالابتكار في هذا الميدان. وتعتمد أيضًا على الأنظمة الرقمية المتنامية في أنحاء الولاية وعن طريق هذه المجموعة المتنوعة من الشركاء، من أجل خدمة سكان الولاية المحرومين من الخدمات بسبب التمييز منذ القدم في قلب المجتمع. فنحن معًا نستطيع أن نحقق رؤيتنا في توفير الإنترنت للجميع وتعزيز انتشار الإنترنت وتمكين جميع سكان ولايتنا من الاستخدام والمشاركة الكاملة في الاقتصاد والمجتمع الرقمي المتنامي.